الموقف العربى الاسرائيلى حول القدس فى نظر القانون الدولى

رأيت إسرائيل منذ سنوات استولت بالقوة على شرق القدس عام ١٩٦٧ بعد استيلائها بالارهاب والمذابح على غرب القدس عام ١٩٤٩ على التمسك بأن الأمر الواقع هو الذى يلوى عنق القانون وأن ما يحدث على الأرض بالقوة يتحدى كل قواعد القانون . اعتمدت اسرائيل على ضعف الدول العربية وتطويعها وفق موازين القوة لصالح اسرائيل بسبب الاستبداد والفساد فى الوسط العربى وحجب الكفاءات عن الصفوف الأولى ، فأعلنت منذ السبيعنيات أن القدس أصلا كانت عاصمة الدولة اليهودية فى القديم وأنها عازمة على استراجاعها عاصمة للدولة اليهودية الجديدة وهى اسرائيل . وزعمت أن العرب هم من قسموا القدس إلى شرقية وغربية وتجاهلت أنها هى التى استولت بالقوة والارهاب على غرب القدس ونقلت إليها مؤسسات الدولة الغاصبة الوليدة وأسمتها القدس

الغربية . ولما استشعرت إسرائيل أن مهمه السلام مع مصر عام ١٩٧٩ تفتح لها الأبواب لاستكمال المشروع الصهيونى وأنها كما قال وزير خارجيتها الميلاد الثانى لدولة إسرائيل ، أقام الكنيست فى اغسطس ١٩٨٠على اصدار تشريع يقضى باعتبار القدس كلها شرقا وغربا موحدة وعاصمة ابدية (أى فى الماضى) ودائمة (أى فى المستقبل) لإسرائيل .

ولكن هذا الزعم يتناقض مع ثلاثة مصادر للقانون الدولى :- المصدر الأول: هو قرار التقسيم الذى يقضى بتدويل القدس لكى تصبح عاصمة للدولة الفيدرالية التى تضم الدولة العربية والدولة اليهودية المصدر الثانى : هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ والذى أكد فى ديباجته على عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة وعلى ضرورة الانسحاب الفورى وغير المشروط منها ، بالنسبة لكل الأراضى العربية والفلسطينية التى تم احتلالها فى نواع ١٩٦٧ ثم أكد القرار بصفة خاصه على أن شرق القدس أراضى محتلة ينطبق عليها نفس المبدأ الثابت من مبادئ القانون الدولى

المصدر الثالث : هو قرارات مجلس الأمن ى الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٠ التى تكرس وضع القدس.

ولا يظن أحد أن تناول القرار ٢٤٢ لشرق القدس وحدها هو تسليم بأن غرب المدينة تترك لإسرائيل ، ولكن ذكر شرق القدس سببه أنها ضمن الأراضى التى تم احتلالها فى نزاع ١٩٦٧ الذى يتصدى له قرار المجلس كذلك فإن تأكيد القرار على انسحاب اسرئيل من الأراضى المحتله فى هذا النزاع لا يعنى مطلقا أن مجلس الأمن قد سلم بهذا القرار ، كما زعمت اسرائيل بأنه لا يمانع فى توسيع إسرائيل فى فلسطين خارج النسبة التى خصصتها لها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ حيث بلغت نسبة ما استولت عليه اسرائيل خارج هذا القرار ٢١.٥% أى أن اسرئيل يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ كانت قد استولت على ٧٨% من مساحه فلسطين التاريخيه ، وهى تضم أنها تشدد أراضيها القديمة ولا تحتل أراضى غيرها وتعتبر الفلسطنين غاصبين لهذه الأراضى ولكنها ترفع رأيه السلام حتى تخدر العالم وتستخف بهم وتكسب الوقت لإستكمال مخطط فرض الأمرالواقع ، ولذلك تهاجم الأمم المتحدة وتتهمها بالعداء

لليهود رغم أن اسرائيل استغلت الأمم المتحدة لإستخدام شهادة ميلادها وهو قرار التقسيم .

وظلت اسرائيل تكرس المطالبة بكل القدس كعاصمة لها رغم أنها وافقت فى اتفاق أوسلو ١٩٩٣ على أن مصير القدس سيقرر بالمفاوضات مع الفلسطنين ولكنها اعتبرت أوسلو من أهم المحطات بعد ١٩٦٧ ، ١٩٧٩ نحو تمدد مشروعها الصهيونى صوب إسرائيل الكبرى .

وأمام هذا التقدم الإسرائيلى، كان يقابله وبنفس القدر التراجع العربى خاصه بعد صفقة كامب دايفيد فورطت العراق مع ايران وبدأت الأطراف العربية تتحدث عن السلام وتقدم التنازلات المجانية لإسرائيل فى قمة الرباط العربية ١٩٨٢ ومكافأه لغزو إسرائيل لبيروت وإخراج المقاومة منها ثم تمكنت إسرائيل من القضاء على الانتفاضة الأولى بأسلوا وعلى الانتفاضه الثانية ٢٠٠٠ بعمليات كاسحه ٢٠٠٢ وهو العام الذى شهد قبيل عمليات جنين حصر عرفات فى المقاطعه ومنعه من المشاركة فى قمة بيروت العربية التى أخرجت المبادرة العربية للسلام وهى صبغه تقليدية ولكن إسرائيل استشعرتها واعتبرتها

من آثار تراجع العرب والمسلمين بعد مسرحيه ١١سبتمبر الامريكية فى نفس العام ٢٠٠٢ كانت القوات الأمريكية تستعد لغزو العراق وصدر قانون القدس من الكونجرس يلزم الإداره باعتبار القدس عاصمه لإسرائيل ويؤكد على قانونيه عام ١٩٩٥ بنقل السفارة الأمريكية من تل ابيب إلى القدس .

وتصاعد الموقفان الإسرائيلى والأمريكى بشكل أخص بعد غزو العراق ٢٠٠٣ وخطاب الضمانات ٢٠٠٤ نحو الاندماج الكامل خاصه فيما يتعلق بالقدس حتى وصل ترامب إلى السلطة عام ٢٠١٧ وتبلور صفقة القرن مما أدى إلى قراره فى ديسمبر ٢٠١٧ بالتأكيد على موقف الكونجرس من أن القدس عاصمة لإسرائيل وتقرر نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وقد رد مجلس الامن باجماع الأعضاء على رفض القرار الأمريكى والتمسك بوضع القدس فى قرارات المجلس السابقة رغم إعاقه القرار بالفيتو الأمريكى ، وكذلك فعلت الجمعية العامه بثلثى أعضائها على الجانب الآخر :- إلى أى مدى كان الموقف

العربى والفلسطينى أحد عوامل جسارة الموقف الإسرائيلى والأمريكى؟

من الناحيه السياسيه، كان الجانب العربى يراوده أمل التسوية وفق قرارات الأمم المتحده فتساهل فى شروط التسوية ان قبل قرار التقسيم الذى تجاوزته إسرائيل وتمسك بعمليه السلام الوهمية التى أسقطها قرار ترامب حول القدس ، كما أعلن أنه يتمسك بقيام دولة فلسطينية على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ أى على ٧٨% فقط من مساحه فلسطين التاريخية ، وعاصمتها القدس الشرقيةمع ملاحظة أن القدس الشرقية والغربية تسمية إسرائيلية للإيهام بأن المدينه مقسمة وأنها هى التى وحدتها.

ومعنى ذلك أنه إذا كان العرب يتمسكون بهذه الصيغه لشرق القدس فإن ذلك تقسيم للمدينة ومختلف لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولى. فقد تردد أن واشنطن ستنقل السفارة الأمريكية إلى غرب القدس رثيما يتم تهويد شرق القدس وتكريس هذا الوضع فى تسويه مقبلة تريد رعايتها.

والحق أن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة تؤكد وحدة المدينة المقدسة رغم أنه يستحيل عودة غرب القدس إلى حالتها الأولى ، ويكون الموقف العربى قد تعامل مع الواقع وليس مع القانون.

والخلاصه أن خيار العرب بشرق القدس كعاصمة للدولة المأمولة لا يعنى قانونا التسليم بأن غرب القدس صارت أراضى إسرائلية ومن حق إسرائيل نقل السفارات إليها بعد إعلانها عاصمه لها ، بدليل أن العرب والأمم المتحدة يصرون على نقل السفارات إلى أى مكان فى القدس غربها وشرقها ، وأ ن وضع المدينه لابد أن يتم تسويته باتفاق الطرفين ، وهو ما ألمح إليه الموقف الأمريكى ولو من الناحية الشكلية .

فالقانون الدولى يعتمد القدس كلها وحدة واحدة ، وأن كلا القسمين الشرق والغرب محتل من جانب إسرائيل